

## «برقان» أجرى سحبواته ربع السنوية بمشاركة مشاهير «التواصل الاجتماعي»

والثالث، السيد عبدالعزيز مهدي النهاية والسيدة زهراء حامد الزلزلة على تذاكر غير محدودة للدخول إلى صالات عرض «جراند سينما» لمدة عام.

وأكد بنك برقان أنه يواصل مكافأة عملائه من خلال توفير قيمة مضافة لعملائه وتعنى باحتياجات عملائه. كما أضاف البنك عامل البهجة للسحوبات وذلك من خلال اختيار مشاهير عالم التواصل الاجتماعي، لتغطية السحوبات.

الفائزين عبر حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي وقاموا كذلك بالتواصل مع الفائزين وتهنئتهم.

حصل الفائز المحظوظ في سحب حساب «يومي» الربع سنوي السيد ماجد هلال التميمي على جائزة نقدية بقيمة 125.000 د.ك. كما حصل الفائز الأول في سحب حساب «يومي» للشباب الربع السنوي، السيد مشعل طارق يوسف، على جائزة نقدية بقيمة 1000 د.ك. بينما نال الفائزين الثاني

أعلن بنك برقان مؤخرًا، أسماء الفائزين، في سحب حسابي «يومي» و«Youth للشباب» الربع سنويين، وتم إجراء السحوبات والإعلان عن الفائزين بمشاركة مشاهير التواصل الاجتماعي، بوخالد وعبودكا.

وحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة، شارك كل من يعقوب بوشهري المشهور باسم بوخالد وعبدالله الجاسر المشهور باسم عبودكا بعملية إجراء السحوبات وأعلنوا عن

## خلال كلمته في الجلسة الرابعة من ملتقى الكويت المالي

# الصقر: الكويت الاستثناء الخليجي في تراجع النمو الائتماني لتحسن وتيرة تنفيذ المشاريع الحكومية



جانب فعاليات الملتقى المالي



عصام الصقر متحدثا

تحدث الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد / عصام جاسم الصقر عن تحديات القطاع المصرفي في ظل تراجع النمو الاقتصادي والتعاون وشهدت تباطؤاً في النمو الاقتصادي غير النقطي صاحبه تراجع في نمو الائتمان، وجاء ذلك نتيجة الضغوط المتزايدة على ميزانيات هذه الدول بسبب انخفاض عوائد النفط.

جاء كلام الصقر خلال الجلسة الرابعة من ملتقى الكويت المالي بعنوان «تحديات القطاع المصرفي في ظل تراجع النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي»، حيث لفت إلى أن متوسط النمو لدول مجلس التعاون قد تراجع عن 6 في المائة سنوياً خلال الأعوام (2012-2015) إلى 2 في المائة خلال 2016، مشيراً إلى أن الكويت حافظت على نسبة نمو جيدة على الرغم من تراجع إيرادات النفط أيضاً، ولكن الاحتياطي الكبير للولة وقوة وضعها المالي يساعدها في المحافظة على وتيرة النمو، حيث أن الاتجاه العام ما زال نحو زيادة الإنفاق الرأسمالي، مبيداً في الوقت ذاته أن النمو الاقتصادي في الكويت قد بلغ 3.5 في المائة خلال 2016 مقارنة بمتوسط نمو قد بلغ 4.1 في المئة خلال الأعوام (2012-2015).

وأشار الصقر إلى تراجع نشاط طرح وتنفيذ المشاريع التنموية في معظم دول الخليج، وذلك إما بسبب إلغاء بعض المشاريع أو تأجيل بعضها الآخر، إذ تم تأجيل بعض المشاريع في بعض دول مجلس التعاون خلال 2014 و2015 كما طالت بعض المشاريع الأخرى مصابغ تأجيله في مراحل التنفيذ المختلفة.

وفوه الصقر إلى أن الكويت كانت الاستثناء مع تحسن وتيرة طرح وتنفيذ المشاريع الحكومية منذ العام 2014، حيث تم ترسيبه 18 مليار دولار من المشاريع في عام 2016، بالإضافة إلى ترسيبه ما يزيد على 25 مليار دولار أمريكي كمتوسط في عامي 2014 و2015 والتي تضمنت مشاريع ضخمة مثل الوود البيئي ومصفاة الزور.

### الإنفاق الحكومي

وذكر أن القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون يرتبط ارتباطاً شديداً بالاتجاه العام لاقتصاد الدولة، وذلك نتيجة التركزات الاقتصادية في دول الخليج وكون الإنفاق الحكومي هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

واستطرد قائلاً «من المتوقع أن يؤدي تراجع النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي إلى ظهور بعض التحديات في القطاع المصرفي والتي تتركز في ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

التباطؤ في نمو الأصول والفرص التمويلية، إذ أنه مع تراجع الإيرادات النفطية وانخفاض الإنفاق الرأسمالي رأينا بعض التباطؤ في نمو أصول القطاع المصرفي في معظم دول مجلس التعاون، ومع غياب النمو الاقتصادي وقللة الفرص لدي القطاع الخاص تراجع الطلب على التمويل نتج

عنه نسب نمو أقل للقرروض لدى القطاع المصرفي، ويبقى وضع الكويت مختلف نسبياً حيث ما زالت فرص النمو متوافرة نتيجة لتسارع وتيرة النشاط الاقتصادي على خلفية الإنفاق الرأسمالي. وقد استقر متوسط معدل نمو الائتمان في الكويت ما بين 6-7 في المائة خلال العامين السابقين.

بعض الضغوطات على سيولة القطاع، خصوصاً وأن تراجع الإيرادات النفطية قد فرض ضغوطات على السيولة والتمويل نتيجة لزيادة الاعتماد على الودائع الحكومية في معظم دول الخليج، وتمثل الودائع الحكومية ما يزيد عن 20 في المائة من إجمالي ودايع القطاع المصرفي في دول الخليج، كما تراجع نمو الودائع الإجمالية في دول الخليج من 10 في المائة خلال 2014 إلى 2 في المائة في 2016 وذكر أن السيولة في الكويت قد حافظت على مستوى جيد رغم بعض التراجع وما زال نمو ودايع القطاع المصرفي في حدود 5% خلال العام 2016.

### تراجع البيئة التشغيلية

بعض الانخفاض في جودة الأصول، وواجهت بعض الضغوطات بسبب تراجع البيئة التشغيلية في العامين السابقين، وتوقع وكالة موديز أن ترى بنوك الخليج ارتفاعاً في قروضها غير المنتظمة لأول مرة منذ سنتين، ومن الملاحظ ارتفاع الخصصات في معظم المصارف الخليجية في الفترة الأخيرة، إلا أن بنوك الكويت حافظت على نسبة متدنية نسبياً من القروض غير المنتظمة بحدود 2.5 في المائة إلى إجمالي القروض.

وبشأن سبل فك الارتباط بين أداء المصارف الخليجية والإنفاق الحكومي وأسعار النفط، قال الصقر إنه بالنظر إلى حجم اقتصادات المنطقة والخصصات في حجم الاقتصادات المختلفة في الكويت، ستظل هذه العلاقة قائمة إلى حد بعيد، إلا أننا بدأنا نرى عدة محاولات الكثير منها مؤثر حيث تقوم معظم دول المنطقة حالياً بمحاولات مختلفة لتتوسع في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

وذكر أن الإمارات وقطر قاموا ببذل مجهودات كبيرة في إطار تنوع الاقتصاد وتحفيز القطاع الخاص، والكويت طرحت رؤية كويت جديدة 2035، والسعودية طرحت رؤية 2030.

## اليقوب: «الامتيازات الخليجية» تسعى لجذب الأسماء التجارية الالامعة إلى الكويت

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الامتيازات الخليجية القابضة مالكة الامتيازات التجارية أحمد سعدون اليقوب ان شهرة العلامة التجارية «أدولفو دومينغيز» ونهجها الجديد في الموضة الاسبانية كفن وصناعة سببا رئيسا لحصول الشركة على الامتياز، مشيراً إلى ان وجود العلامة التجارية في الكويت يتناسب مع اهداف شركة الامتيازات الخليجية التي تسعى إلى جذب الاسماء التجارية الالامعة في جميع المجالات التي دولة الكويت.

وأضاف: «لا شك ان أغلب العلامات التجارية الرائدة حول العالم تختار الكويت وجهاً للتعريف وتوسيع حوزتها في المنطقة، نظراً لحضور السوق الكويتي الواعد في وقت تتوجه فيه الشركات العالمية إلى اسواق الخليج نظراً لارتفاع معدلات الإنفاق لدى المستهلكين ونمو القوة الشرائية الناتجة عن الدعم الحكومي.

وقال اليقوب ان ازياء «أدولفو دومينغيز» تستهدف اولئك الزبائن أصحاب الذوق الفاخر الذين لا يرضون ببدائل عن الجودة الراقية والتميز الرفيع، مشيراً إلى ان الشركة لديها متجرين من أحدث المتاجر للعلامة التجارية في كل من الكويت

ودبي من إجمالي 700 متجرًا ومحلاً منتشرة في سبعة وثلاثون دولة حول العالم في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية.

ويحتفل متجر «أدولفو دومينغيز» العلامة التجارية الاسبانية العالمية الرائدة في مجال الازياء غدا بإطلاق تشكيلة الصيف الجديدة في مجمع الأفينيون وسط حشد من مجتمع امدال مواد أخرى، كما تتميز الازياء بالتصاميم المعاصرة والأقمشة الناعمة والمرحبة للرجال. ونجد اللبسة المحلية حاضرة في صيحات الموضة العالمية بما يتناسب عشاق الموضة في منطقة الشرق الأوسط.

## البنوك الكويتية نجحت في المحافظة على نسب متدنية من القروض غير المنتظمة رغم تراجع البيئة التشغيلية

## الإصدار السيادي الأخير للكويت يعد حافزاً جيداً للمصارف لتتوسع في تنوع مصادر التمويل

## وضع السيولة في الكويت الأفضل خليجياً لعدم تراجع نمو الودائع الحكومية

أولها ومخصصاتها. وزاد «تعتقد أن البنوك الخليجية قد شهدت مرحلة تحول مهمة خلال السنوات العشرة الماضية، وارتقت بنشاطها إلى مستوى البنوك العالمية، وشهدنا تحسناً ملحوظاً تمثل في تقديم العديد من الضوابط لإدارة المخاطر والتنظيمات التي من شأنها ضبط الممارسة المصرفية وتحسين الأنظمة الإدارية وإجراء التدقيق والحوكمة وتفعيل المراقبة».

واستطرد قائلاً «زادت المتطلبات الرقابية في هذا الإطار مستشيداً بتطبيق بازل 3 والعمل على تطبيق IFRS 9 تحسباً لبعض المخاطر المتوقعة في الفترة المقبلة نتيجة الأوضاع الاقتصادية الحالية.

وزادت نسبة تغطية القروض المتعترفة في معظم الدول نتيجة للإجراءات المتخذة التي تنتهجها البنوك المركزية في ظل تراجع الاعتياد، كما انعكست هذه الإجراءات الرقابية على زيادة نسب رسمة البنوك الخليجية إلى مستويات قياسية تصل إلى ما يزيد عن 17%.

الاقتصادي، الذي يرتبط في معظم دول مجلس التعاون الخليجي بالإنفاق الحكومي، لذا فإن تباطؤ النشاط قد يؤدي إلى الإخلال بالقررة المالية لعلاء الشركات.

ولوحظ في العامين السابقين بعض الضغط على معدلات الإفراض وجودة الأصول لدى البنوك الخليجية كنتيجة طبيعية لتباطؤ النمو الاقتصادي، ناهيك عن زيادة مستوى القروض المتعترفة في دول الخليج في عام 2016 مقارنة بالأعوام السابقة، تزايد هذه النسبة في القطاعات المرتبطة بالمشاريع التنموية وذلك في دلالة واضحة على انعكاس الحد من تنفيذ المشاريع على الوضع العام للقطاع المصرفي.

وبشأن رؤيته للدور الفعال للجهات الرقابية في ظل التحديات المتوقعة نتيجة التباطؤ الاقتصادي في المنطقة، أكد أن معظم البنوك المركزية الخليجية تقوم بدور هام جداً وبالأخص منذ انخفاض أسعار النفط من خلال اتخاذ إجراءات احتياطية متحفظة حيث طالبت البنوك بتكوين مصداق مالية كافية من ناحية رؤوس

ولفت إلى أن معظم خطط التنمية تقوم على توسع دور القطاع الخاص، وقد تخلق فرص جديدة في قطاعات كانت مغلقة في السابق.

### إصدارات الدين السيادي

وفيما يخص توسيع قاعدة التمويل، فستمثل إصدارات الدين السيادي الأخيرة من دول المنطقة عامل مهم في تنوع مصادر التمويل، إذ أن الإصدار السيادي الأخير للكويت خير مثال على إتمام أسواق المال بإصدارات الدين من قبل دول المجلس وقد ظهر ذلك جلياً في حجم الإقبال ومستويات التسعير، وبعد ذلك حافز جيد للمصارف الكويتية للتوسع في تنوع مصادر التمويل وزيادة الانكشاف على أسواق المال كمصدر أساسي للتمويل في المستقبل.

وتحدث الصقر عن مخاطر تراجع جودة المحافظ الإراضية وارتفاع حجم الديون المتعترفة، مبيناً أن التراجع في قيمة الأصول يعتبر من أهم المخاطر التي قد يولدها التباطؤ في النشاط

بعض الانخفاض في جودة الأصول، وواجهت بعض الضغوطات بسبب تراجع البيئة التشغيلية في العامين السابقين، وتوقع وكالة موديز أن ترى بنوك الخليج ارتفاعاً في قروضها غير المنتظمة لأول مرة منذ سنتين، ومن الملاحظ ارتفاع الخصصات في معظم المصارف الخليجية في الفترة الأخيرة، إلا أن بنوك الكويت حافظت على نسبة متدنية نسبياً من القروض غير المنتظمة بحدود 2.5 في المائة إلى إجمالي القروض.

وبشأن سبل فك الارتباط بين أداء المصارف الخليجية والإنفاق الحكومي وأسعار النفط، قال الصقر إنه بالنظر إلى حجم اقتصادات المنطقة والخصصات في حجم الاقتصادات المختلفة في الكويت، ستظل هذه العلاقة قائمة إلى حد بعيد، إلا أننا بدأنا نرى عدة محاولات الكثير منها مؤثر حيث تقوم معظم دول المنطقة حالياً بمحاولات مختلفة لتتوسع في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

وذكر أن الإمارات وقطر قاموا ببذل مجهودات كبيرة في إطار تنوع الاقتصاد وتحفيز القطاع الخاص، والكويت طرحت رؤية كويت جديدة 2035، والسعودية طرحت رؤية 2030.

## بالاشتراك مع الخطوط الجوية البريطانية

## «التجاري» يتواجد في مجمع الحمرا لتعريف زواره على بطاقته الائتمانية



شعار البنك التجاري

الإقامة في فنادق ستاروود (شيراتون، ميريديان، فور بوينتس وغيرها من الفنادق) وكذلك مئات العروض والخصومات المتعلقة بالمطاعم بالإضافة إلى العروض الخاصة من موقع التسوق عبر الإنترنت Reebonz وموقع كريم Careem Rides لحجز السيارات وغيرها من الاماكن.

ومن الجدير بالذكر أن جميع بطاقات الخطوط الجوية البريطانية المصدرة بين 1 مارس و30 أبريل 2017 مخولة للمشاركة في حملة «صاعف نقاط Avios الترحيبية» سيتوفر لحامليها فرصة مضاعفة نقاط المكافآت «Avios أفيوس» كما يستفيد حاملو البطاقات أيضاً من ميزة الدخول المجاني إلى قاعات الانتظار بالمطارات المتواجدة في جميع أنحاء العالم وبالمضافة وذلك حسب نوع البطاقة، هذا بالإضافة إلى خدمة المساعد الشخصي وتأمين السفر مجاناً والحصول على ليالي مجانية عند

أعلن البنك التجاري عن تواجده في مجمع الحمرا لمدة ثلاثة أيام ابتداءً من يوم الخميس 6 إلى يوم السبت 8 أبريل وذلك لإطلاع رواد المجمع على بطاقته الائتمانية الثلاثة ذات الشعار المشترك بين البنك التجاري والخطوط الجوية البريطانية.

وأوضح البنك ان بطاقات البنك التجاري والخطوط الجوية البريطانية متوفرة بثلاثة أنواع: بطاقة ماستركارد وورلد، ماستركارد البلاتينية و ماستركارد مسبقة الدفع. تعد هذه الشراكة هي الوحيدة بين البنك والخطوط الجوية البريطانية في الكويت ومنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وتمنح البطاقات لحامليها العديد من المميزات. تسمح البطاقات لحامليها بتجميع نقاط مكافآت تسمى بالـ «Avios أفيوس» على كل دينار يتم إنفاقه عبر البطاقة مع إمكانية استبدال تلك النقاط بتذاكر سفر مجانية و ترقية درجات السفر (عدد نقاط Avios اعتمد على نوع البطاقة و عمراً إذ تم استخدام البطاقة بالعملة المحلية أو بعملات أخرى).

عند إصدار البطاقة، يحصل حاملو البطاقات على نقاط «Avios أفيوس» مجانية كهدية ترحيبية للبدء في استخدامها وقد تصل قيمتها إلى 2000 نقطة تكلفة تذكرة طيران (ذهب فقط) من الكويت إلى لندن (البطاقة). كما يستفيد حاملو البطاقات أيضاً من ميزة الدخول المجاني إلى قاعات الانتظار بالمطارات المتواجدة في جميع أنحاء العالم وبالمضافة وذلك حسب نوع البطاقة، هذا بالإضافة إلى خدمة المساعد الشخصي وتأمين السفر مجاناً والحصول على ليالي مجانية عند



أحمد اليقوب

هامة وما تحتاجه الدول العربية من اهتمام لزيادة استقطاب الاستثمارات الوافدة إليها.

وأوضح أن المؤسسة تقوم أيضاً بدورها في ترسيخ وتطوير نظام الضمان العربي ونشر التوعية بمزاياه والمساعدة في استحداث وكالات ضمان ائتمان الصادرات في عدد من الدول الأعضاء وتقديم الدعم والعون الفني لإنشاء هيئات ضمان جديدة، وتنظيم ملتقيات آليات التمويل والضمان والصادرات والاستثمار، وبناء شبكة من الشراكات والعلاقات الجديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات الضمان، فضلاً عن قيام المؤسسة بدورها في التوعية بمناخ الاستثمار وترويجه داخل الوطن العربي من خلال إعداد البحوث والدراسات والتقارير المنشرة الدورية وأوراق العمل والتنظيم والمشاركة في العديد من الفعاليات ذات الصلة.

تسعى لمواجهة التحديات التي تفرزها أحداث المنطقة ومنها تراجع حجم الأنشطة الاستثمارية والتجارية عبر مواصلة تقديم خدمات جديدة والسعي لتعزيز أنشطتها في أسواق جديدة.

وأشار إلى أن المؤسسة منذ انشائها في العام 1974 كهيئة إقليمية مشتركة عضوية 21 دولة عربية و4 مؤسسات مالية عربية مشتركة تقوم بدورها في تشجيع الاستثمار في الدول العربية وتنمية صادرات المنطقة إلى كافة الأسواق ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

وأضاف الإبراهيم أن المؤسسة بدأت منذ عامين بتوسيع نطاق تغطيتها التأمينية لتشمل ثلاثة مخاطر جديدة هي خطر نزح الملكية الزائف أو التدرجي وخطر وقف أو انقطاع الأعمال وخطر الأعمال الإهائية وأعمال التخريب، نظراً لما تشهده المنطقة العربية من تطورات ومتغيرات سياسية



فهد راشد الإبراهيم

الإجمالية خلال تلك الفترة لتبلغ قيمتها التراكمية أكثر من 14 مليار دولار بنهاية عام 2016.

وأوضح الإبراهيم أن المؤسسة

أيضاً أداء المؤسسة الذي يستند إلى سجل عمليات يمتد لأكثر من 40 عاماً والذي تقوم المؤسسة من خلاله بإنجاز أغراضها في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في دولها الأعضاء، وإلى العالمة المستقرة والداعمة التي تربطها بذلك الدول، كما يعكس التصنيف قوة الكفاية الرأسمالية لدى المؤسسة الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة، والالتزامات التامينية، ودرجة المرونة الاستثمارية والمالية القوية.

وقد عبر السيد / فهد راشد الإبراهيم المدير العام للمؤسسة عن سعادته لنجاح المؤسسة في المحافظة للعام العاشر على التوالي على تصنيفها الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك رغم حالات عدم اليقين السياسي والاقتصادي في بعض أسواق عملها، والمستمرة منذ أكثر من ستة أعوام، مشيراً إلى أن المؤسسة حرصت على مواكبة التطورات بزيادة حجم عملياتها

أكدت وكالة ستاندرد آند بورز Standard Pools، وهي إحدى أهم وكالات التصنيف الائتماني العالمية، تصنيفها للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) بدرجة «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

فيذا الشأن بان تخبثت التصنيف جاء بفضل الزيادة الجوهرية في حجم عمليات المؤسسة والذي يعتبر دافعا لودرها واستمرار قوة مركزها المالي بفضل مستويي رأس المال المرتفعة، وأن النظرة المستقبلية المستقرة تعكس توقعات الوكالة بأن تحافظ «ضمان» على قوة مركزها المالي وقوة محفظتها التامينية وتنوعها وخطط تطوير أعمالها بما يحقق لها إنجاز الأهداف التي أنشئت من أجلها، إضافة إلى معايير الحوكمة المتبعة وخبرة إدارتها.

وأضاف التقرير أن التصنيف يعكس